

المكتبة القانونية



# نظرية القانون

مفهوم وفلسفة وجوهر القانون  
طبيعة وخصائص القاعدة القانونية  
مصادر القانون وتطبيقه

دكتور

محمد حسين منصور

أستاذ القانون المدني

كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

٢٠٠٤



دار الجامعة الجديدة للنشر

٢٨ ش سوتير - الأزليقة - الإسكندرية ت : ٤٨٦٨-٩٩

المفهرس

- ١٢
- ١٣
- ١٤
- ١٥
- ١٦
- ١٧
- ١٨
- ١٩
- ٢٠
- ٢١
- ٢٢
- ٢٣
- ٢٤
- ٢٥
- ٢٦
- ٢٧
- ٢٨
- ٢٩
- ٣٠
- ٣١
- ٣٢
- ٣٣
- ٣٤
- ٣٥
- ٣٦
- ٣٧
- ٣٨
- ٣٩
- ٤٠
- ٤١

- ٤٢
- (أ) غاية القانون قبل ثورة ١٩٥٢ .
- (ب) غاية القانون في ظل الفلسفة الاشتراكية .
- (ج) الانفتاح الاقتصادي والعودة إلى الفردية القانونية .
- المبحث الثالث : معنى القانون .
- للطلب الأول : التعريف بالقانون .
- (أ) لفظ القانون وتعدد معانيه .
- (ب) القانون والحق .
- للطلب الثاني : الجانب العلمي والجانب الفني للقانون .
- (أ) الجانب الفني للقانون .
- (ب) الجانب العلمي للقانون .
- للطلب الثالث : مراحل النشاط القانوني .
- (أ) القاعدة القانونية .
- (ب) الواجبات القانونية .
- (ج) الحكم القضائي .
- للطلب الرابع : مناهج البحث القانوني .
- (أ) المذهب الشكلي .
- (ب) المنهج الاجتماعي .
- المبحث الرابع : القانون والعلوم الاجتماعية الأخرى .
- للطلب الأول : العلوم القانونية للمساعدة .
- (أ) علم القانون .
- (ب) تاريخ القانون .
- (ج) القانون المقارن .
- (د) فلسفة القانون .
- (هـ) علم الاجتماع القانوني .
- المطلب الثاني : الصلة بين القانون والعلوم الاجتماعية الأخرى .
- (أ) القانون والاقتصاد .
- (ب) القانون والسياسة .
- (ج) القانون والفلسفة .
- للطلب الثالث : القانون والعلوم الطبيعية .
- المبحث الخامس : نشأة القانون .
- الفصل الثاني
- خصائص القاعدة القانونية
- المبحث الأول : القاعدة القانونية قاسمة سلوك اجتماعي .

- (أ) القانون يوجه السلوك الخارجي .  
 (ب) القانون يفرض السلوك الواجب .  
 (ج) الحكم التكليفي والحكم الوضعي .  
 (د) الطابع الاجتماعي للقاعدة القانونية
- المبحث الثاني : القاعدة القانونية عامة ومجردة .**
- المطلب الأول : مفهوم العمومية والتجريد .**
- (أ) معنى العمومية والتجريد .  
 (ب) أساس العمومية والتجريد .  
 (ج) نطاق العمومية والتجريد .  
 (د) العمومية من حيث الأشخاص .
- (ب) العمومية من حيث الزمان .  
 (ج) العمومية من حيث المكان .
- المطلب الثالث : العمومية والتجريد ومرحلة القاعدة القانونية .**
- المبحث الثالث : القاعدة القانونية ملزمة .**
- المطلب الأول : الالتزام والجزاء في القاعدة القانونية .**
- المطلب الثاني : خصائص الجزاء .**
- المطلب الثالث : أنواع الجزاء .**
- (أ) الجزاء المدني .  
 (ب) الجزاء الجنائي .  
 (ج) الجزاء التأديبي .  
 (د) أنواع أخرى من الجزاء (إداري ، مالي ، سياسي ، دولي) .
- المطلب الرابع : تفاوت القواعد القانونية من حيث قوة الجزاء .**
- (أ) قواعد قوية الجزاء .  
 (ب) قواعد عابئة الجزاء .  
 (ج) قواعد ضعيفة الجزاء .  
 (د) قواعد ناقصة الجزاء .
- المبحث الرابع : القاعدة القانونية وقواعد السلوك الاجتماعي الأخرى .**
- المطلب الأول : العادات والمجاملات والتقاليد .**
- المطلب الثاني : القواعد الأخلاقية .**
- (أ) مفهوم .  
 (ب) الفارق بين القانون والأخلاق .  
 (ج) تأثير القانون بالأخلاق .  
 (د) المطلب الثالث : القواعد الدينية .

- (أ) مفهوم القاعدة القانونية .  
 (ب) علاقة الدين بالقانون .  
**الفصل الثالث : تقسيم القاعدة القانونية (ج) .**
- أساس وجود القانون .**
- (أ) مذهب الأول : المذهب الشكلية .  
 (أ) مذهب أوستن .  
 (ب) مذهب كلسن .  
 (ج) مدرسة الشرح على اللغتين .  
 (د) نقد المذهب الشكلية .
- المبحث الثاني : المذهب الواقعية .**
- المطلب الأول : المذهب التاريخي .**
- (أ) مضمون المذهب التاريخي .  
 (ب) نقد المذهب التاريخي .
- المطلب الثاني : مذهب التضامن الاجتماعي .**
- (أ) مضمون مذهب التضامن الاجتماعي .  
 (ب) نقد مذهب التضامن الاجتماعي .
- المبحث الثالث : المدرسة المثالية (مذهب القانون الطبيعي) .**
- (أ) القانون الوضعي والقانون الطبيعي .  
 (ب) القانون الطبيعي عند اليونان .  
 (ج) القانون الطبيعي عند الرومان .  
 (د) القانون الطبيعي في القرون الوسطى .  
 (هـ) القانون الطبيعي في العصر الحديث .  
 (و) القانون الطبيعي في المضمون المتغير .  
 (ز) القانون الطبيعي في الفكر المعاصر .
- المبحث الرابع : المذهب المختلط .**
- المطلب الأول : العوامل الواقعية .**
- (أ) العوامل الاقتصادية .  
 (ب) العوامل السياسية والاجتماعية .  
 (ج) العوامل الدينية والأخلاقية .  
 (د) العوامل التاريخية .  
 (هـ) العوامل المثالية .  
 (أ) المحقائق العقلية والمثالية .

المطلب الأول : القانون العام والقانون الخاص . ١٤٨

المطلب الأول : التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص . ١٥٠

(أ) ظهور وتطور التفرقة . ١٥٠

(ب) معيار التفرقة . ١٥١

(ج) أهمية التفرقة . ١٥٤

المطلب الثاني : فروع القانون العام . ١٥٨

الفرد الأول : القانون الدولي العام . ١٥٨

الفرد الثاني : القانون الدستوري . ١٦١

الفرد الثالث : القانون الإداري . ١٦٤

الفرد الرابع : القانون المالي . ١٦٨

الفرد الخامس : القانون الجنائي . ١٦٩

المطلب الثالث : فروع القانون الخاص . ١٧١

الفرد الأول : القانون المدني . ١٧١

الفرد الثاني : القانون التجاري . ١٧٥

الفرد الثالث : القانون البحري والقانون الجوي . ١٧٨

الفرد الرابع : قانون الزراعة . ١٨٠

الفرد الخامس : قانون العمل والتأمينات الاجتماعية . ١٨٠

الفرد السادس : قانون المرافعات . ١٨٣

الفرد السابع : القانون الدولي الخاص . ١٨٤

المبحث الثاني : القواعد الأمرة والقواعد المكملة . ١٨٥

(أ) أساس التقسيم . ١٨٥

(ب) صفة الالتزام في القاعدة القانونية المكملة . ١٨٨

(ج) معيار التفرقة بين القاعدة الأمرة والقاعدة المكملة . ١٨٩

(د) مجال القواعد الأمرة والقواعد المكملة . ١٩٢

(هـ) المصلحة كعنوان للتمييز بين القواعد الأمرة والقواعد المكملة . ١٩٤

المطلب الثاني : مصادر القانون

الفصل الأول : نظرة عامة

(أ) المقصود بمصادر القانون . ٢٠٠

(ب) القانون بين المصدر المادي والمصدر الرسمي . ٢٠١

(ج) المصادر الرسمية للقانون المصري . ٢٠٤

الفصل الثاني : التشريع

المبحث الأول : تعريف التشريع ومزاياه ومقارنته بالتقنين . ٢٠٦

المطلب الأول : التشريع ، مكانته ومزاياه . ٢٠٦

(أ) تعريف التشريع . ٢٠٦

(ب) خصائص التشريع . ٢٠٧

(ج) أهمية التشريع في العصر الحديث . ٢٠٩

(د) مزايا التشريع وعيوبه . ٢١١

المطلب الثاني : التشريع والتقنين . ٢١٢

(أ) تعريف التقنين . ٢١٢

(ب) مزايا التقنين وعيوبه . ٢١٢

(ج) حركة التقنين في العصر الحديث . ٢١٥

المبحث الثاني : أنواع التشريع وطرق وضعه . ٢١٨

المطلب الأول : الدستور والتشريع الأساسي . ٢١٩

المطلب الثاني : التشريع العادي . ٢٢١

الفرد الأول : سن التشريع العادي بواسطة السلطة التشريعية . ٢٢١

(أ) اقتراح التشريع . ٢٢٢

(ب) مناقشة وأقرار مشروع القانون . ٢٢٢

(ج) عدم اعتراض رئيس الجمهورية . ٢٢٢

(د) إصدار التشريع . ٢٢٤

الفرد الثاني : سن التشريع بواسطة رئيس الجمهورية . ٢٢٥

(أ) تشريع الضرورية . ٢٢٦

(ب) تشريع التفويض . ٢٢٦

المطلب الثالث : تشريع الفرعي ( اللوائح ) . ٢٢٨

(أ) اللوائح التنفيذية . ٢٢٣

(ب) اللوائح التنظيمية . ٢٢٥

(ج) لوائح ضبط ولوائح البوليس . ٢٢٦

المطلب الثاني : مصادر القانون

الفصل الأول : نظرة عامة

(أ) المقصود بمصادر القانون . ٢٠٠

(ب) القانون بين المصدر المادي والمصدر الرسمي . ٢٠١

(ج) المصادر الرسمية للقانون المصري . ٢٠٤

الفصل الثاني : التشريع

المبحث الأول : تعريف التشريع ومزاياه ومقارنته بالتقنين . ٢٠٦

المطلب الأول : التشريع ، مكانته ومزاياه . ٢٠٦

(أ) تعريف التشريع . ٢٠٦

(ب) خصائص التشريع . ٢٠٧

(ج) أهمية التشريع في العصر الحديث . ٢٠٩

(د) مزايا التشريع وعيوبه . ٢١١

المطلب الثاني : التشريع والتقنين . ٢١٢

(أ) تعريف التقنين . ٢١٢

(ب) مزايا التقنين وعيوبه . ٢١٢

(ج) حركة التقنين في العصر الحديث . ٢١٥

المبحث الثاني : أنواع التشريع وطرق وضعه . ٢١٨

المطلب الأول : الدستور والتشريع الأساسي . ٢١٩

المطلب الثاني : التشريع العادي . ٢٢١

الفرد الأول : سن التشريع العادي بواسطة السلطة التشريعية . ٢٢١

(أ) اقتراح التشريع . ٢٢٢

(ب) مناقشة وأقرار مشروع القانون . ٢٢٢

(ج) عدم اعتراض رئيس الجمهورية . ٢٢٢

(د) إصدار التشريع . ٢٢٤

الفرد الثاني : سن التشريع بواسطة رئيس الجمهورية . ٢٢٥

(أ) تشريع الضرورية . ٢٢٦

(ب) تشريع التفويض . ٢٢٦

المطلب الثالث : تشريع الفرعي ( اللوائح ) . ٢٢٨

(أ) اللوائح التنفيذية . ٢٢٣

(ب) اللوائح التنظيمية . ٢٢٥

(ج) لوائح ضبط ولوائح البوليس . ٢٢٦

٢٢٧	المبحث الثالث	نفاذ التشريع
٢٢٨	المطلب الأول	نشر التشريع
٢٢٨	(أ)	المقصود بالنشر
٢٢٨	(ب)	وسيلة النشر
٢٤٤	(ج)	موعد النشر ونفاذه
٢٤٦	(د)	تصويب الأخطاء الواردة عند نشر التشريع
٢٤٨	المطلب الثاني	مبدأ عدم جواز الاعتراض بالجهل بالقانون
٢٤٨	(أ)	مضمون المبدأ
٢٥٠	(ب)	مبررات المبدأ
٢٥١	(ج)	نطاق المبدأ
٢٥٣	(د)	الاستثناء على تطبيق المبدأ
٢٥٤	(هـ)	الجهل بالقانون والغلط في القانون
٢٥٤	(و)	استثناء المسؤولية الجنائية في حالة الجهل بقوانين غير جنائية
٢٥٥	المبحث الرابع	رقابة صحة التشريع
٢٥٦	المطلب الأول	المضمون التشريعي
٢٥٦	الفرع الأول	مبدأ الشرعية
٢٥٦	(أ)	وضع المسألة
٢٥٧	(ب)	المذاهب الفلسفية
٢٥٨	(ج)	الشرعية الإسلامية
٢٥٩	(د)	مشكلة الشرعية
٢٦١	الفرع الثاني	مبدأ تدرج التشريعات
٢٦٤	المطلب الثاني	رقابة صحة التشريع من حيث الشكل
٢٦٥	المطلب الثالث	رقابة صحة التشريع من حيث الموضوع
٢٦٦	الفرع الأول	الرقابة على صحة التشريع الفرعي
٢٦٦	الفرع الثاني	الرقابة على صحة التشريع العادي
٢٦٦	(أ)	عرض المشكلة
٢٦٦	(ب)	رقابة المحاكم دستورية القوانين
٢٧١	(ج)	كيف يرأب القضاء دستورية القانون ؟
٢٧٤	(د)	رقابة دستورية القانون في مصر
٢٧٧	المبحث الخامس	صياغة التشريع
٢٧٧	المطلب الأول	الصياغة القانونية
٢٧٧	(أ)	مفهوم
٢٧٨	(ب)	فن الصياغة

المطلب الثاني : الصياغة الجامدة والمرة (٢٠١)

٢٨	(أ)	الصياغة الجامدة
٢٨٠	(ب)	الصياغة المرنة
٢٨٢	(ج)	مقارنة بين الصياغة الجامدة والصياغة المرنة
٢٨٢	(د)	الحاجة إلى التوفيق من الصياغة
٢٨٣	المطلب الثالث	طرق الصياغة اللغوية
٢٨٥	(أ)	إحلال الكم محل الكيف
٢٨٦	(ب)	الشكليات
٢٨٧	المطلب الرابع	طرق الصياغة المعنوية
٢٨٨	الفرع الأول	القرائن القانونية
٢٨٩	(أ)	القرائن في مجال الإثبات
٢٩٠	(ب)	القرائن في مجال القواعد الموضوعية
٢٩١	الفرع الثاني	الافتراض أو الحيل القانونية
٢٩٢	الفرع الثالث	الطوائف والتسيمات
٢٩٤	المطلب الأول	المقصود بانتقضاء التشريع
٢٩٤	(أ)	انتقضاء مدة العمل بالتشريع المؤقت
٢٩٥	(ب)	إبطال التشريع
٢٩٦	(ج)	إبطال التشريع
٢٩٨	(د)	سلطة إلغاء التشريع
٣٠٠	المطلب الثاني	صور إلغاء التشريع
٣٠١	الفرع الأول	الإلغاء الصريح
٣٠١	الفرع الثاني	الإلغاء الضمني
٣٠١	الفرع الثالث	صور الإلغاء الضمني
٣٠٤	(أ)	تنظيم نفس الموضوع من جديد
٣٠٥	(ب)	التعارض الجزئي
٣٠٦	(ج)	التعارض بين حكم عام وحكم خاص
٣١٢	المطلب الثالث	آثار إلغاء التشريع
٣١٤	الفرع الأول	آثار إلغاء القانون على لوائحه التنفيذية
٣١٤	الفرع الثاني	آثار إلغاء القانون على القوانين الأخرى في حالة الإحالة
٣١٦	(أ)	الإحالة المحددة
٣١٧	(ب)	الإحالة المطلقة
٣١٨	(ج)	الإحالة إلى مرفق أو جهة من جهات التقاضي

المبحث الثاني: دور الدين في النظم القانونية المعاصرة : ٣١٩

المبحث الأول : دور الدين في النظم القانونية المعاصرة : ٣١٩

(أ) الدين والقانون في المجتمعات الأولى : ٣١٩

(ب) أثر الدين في قوانين البلاد الغربية : ٣٢٠

(ج) أثر الدين في قوانين البلاد الشرقية : ٣٢١

المبحث الثاني : دور الدين في القانون المصري : ٣٢٤

المطلب الأول : دور الدين بسفحة عامة : ٣٢٤

(أ) الدين كمصدر للقانون : ٣٢٤

(ب) الدين كمصدر رسمي أصلي خاص : ٣٢٥

(ج) التطور القضائي والتشريعي : ٣٢٦

المطلب الثاني : دور الدين في مجال الأحوال الشخصية : ٣٢٧

(أ) المقصود بالأحوال الشخصية : ٣٢٧

(ب) تعريف المشرع للأحوال الشخصية : ٣٢٨

(ج) المسائل الموحدة في نطاق الأحوال الشخصية : ٣٢٩

(د) نطاق التعدد في مسائل الأحوال الشخصية : ٣٣٠

(هـ) شروط تطبيق الشرائع غير الإسلامية : ٣٣٣

المبحث الثالث : دور الشريعة الإسلامية في القانون المصري : ٣٣٨

المطلب الأول : الشريعة الإسلامية كمصدر موضوعي للقانون : ٣٣٨

(أ) الشريعة الإسلامية هي المصدر للمبادئ الرئيسية للتشريع : ٣٣٩

(ب) تعارض التشريع مع مبادئ الشريعة الإسلامية : ٣٤١

(ج) قدرة الشريعة الإسلامية على الوفاء بطلبات العصر : ٣٤١

المطلب الثاني : الشريعة الإسلامية كمصدر رسمي احتياطي للقانون : ٣٤٢

الفصل الثالث : لركان العرف وشروطه : ٣٤٤

(أ) الركن المادي للعرف : ٣٤٥

(ب) الركن المعنوي للعرف : ٣٤٥

(ج) نشأة القاعدة العرفية : ٣٤٦

(د) العرف والعادة الانتقالية : ٣٤٧

المبحث الثاني : دور العرف في القانون : ٣٤٨

(أ) العرف للمكمل للتشريع : ٣٥٠

(ب) العرف للمعلن للتشريع : ٣٥١

(ج) العرف المخالف للتشريع : ٣٥٢

(د) دور العرف في مختلف فروع القانون : ٣٥٥

(هـ) دور العرف في القانون المقارن : ٣٥٦

المبحث الثالث : إثبات العرف ورقابة محكمة النقض : ٣٥٧

المطلب الأول : إثبات العرف والعادة وتطبيقهما : ٣٥٧

(أ) العادة الانتقالية : ٣٥٧

(ب) العرف : ٣٥٩

المطلب الثاني : رقابة محكمة النقض لقيام العرف وتطبيقه : ٣٦١

(أ) التحقق من قيام العرف : ٣٦١

(ب) رقابة تطبيق العرف : ٣٦٢

المبحث الرابع : تقدير العرف وأساس الزامه : ٣٦٥

المطلب الأول : تقدير العرف : ٣٦٥

(أ) مزايا العرف : ٣٦٥

(ب) عيوب العرف : ٣٦٦

المطلب الثاني : أساس قوة العرف الملزمة : ٣٦٧

(أ) تأسيس الزام العرف على إرادة السلطة العامة : ٣٦٧

(ب) تأسيس القوة الملزمة للعرف على أحكام القضاء : ٣٦٨

(ج) تأسيس القوة الملزمة للعرف على الضمور الجماعي : ٣٦٨

(د) الخلاصة : ٣٦٩

المبحث الخامس : العرف في الشريعة الإسلامية : ٣٧١

الفصل الرابع : مبادئ القانون الطبيعي وقواعده المجالية : ٣٧٥

(أ) مفهوم : ٣٧٥

(ب) تصور القانون : ٣٧٧

(ج) المبادئ العامة للقانون : ٣٧٩

(د) عدالة الملازمة : ٣٨١

الفصل الخامس : الفقه والشعائر : ٣٨٤

المبحث الأول : الفقه : ٣٨٤

(أ) تعريف الفقه : ٣٨٤

(ب) دور الفقه في القانون الروماني : ٣٨٤

(ج) الفقه في الشريعة الإسلامية : ٣٨٥

(د) دور الفقه في القانون المعاصر : ٣٨٧

المبحث الثاني : القضاء : ٣٩٠

المطلب الأول : القضاء في القانون المقارن . ٣٩١

(أ) القضاء في القانون الروماني ٣٩١

(ب) القضاء في الاسلام ٣٩٢

(ج) القضاء في النظام الأنجلوسكسوني ٣٩٢

(د) القضاء في النظام اللاتيني ٣٩٤

المطلب الثاني : القضاء في القانون المصري . ٣٩٦

(أ) وجود الفقه في التشريع ٣٩٦

(ب) اطراد لحكام المحاكم وتكرارها في القضايا المتشابهة . ٣٩٧

(ج) دور محكمة النقض في ارساء القواعد القضائية . ٣٩٩

(د) دور القضاء في انشاء النصوص التشريعية . ٤٠٢

**الباب الثالث**

**تطبيق القانون**

الفصل الأول

السلطة القضائية

المبحث الأول : القضاء العادي . ٤٠٥

(أ) القضاء المدني . ٤٠٥

(ب) القضاء الجنائي . ٤٠٦

(ج) محكمة النقض . ٤٠٦

المبحث الثاني : القضاء الاداري . ٤٠٧

المبحث الثالث : المحكمة الدستورية العليا . ٤٠٨

الفصل الثاني

تفسير القانون

المبحث الأول : انواع التفسير . ٤٠٩

المطلب الأول : التفسير التشريعي . ٤٠٩

المطلب الثاني : التفسير القضائي . ٤١٣

(أ) المبادئ العامة . ٤١٣

(ب) اختصاص المحكمة الدستورية العليا بتفسير القانون . ٤١٤

المطلب الثالث : التفسير الفقهي . ٤١٦

المطلب الرابع : التفسير الاداري . ٤١٨

المبحث الثاني : طرق التفسير . ٤٢٠

المطلب الأول : التفسير اللفظي في حالة وضوح النص . ٤٢١

(أ) استخلاص معنى النص من عباراته ٤٢١

(ب) استخلاص معنى النص عن طريق الاشارة ٤٢٥

(ج) استخلاص معنى النص عن طريق دلالته ٤٢٥

المطلب الثاني : التفسير المستخلص من عناصر خارجية في حالة

النص للعيب . ٤٢٧

المطلب الأول : النص للعيب في حالة غموضه ٤٢٧

(أ) غموض النص . ٤٢٧

(ب) الغرض في عبارة النص . ٤٢٨

(ج) تعارض النصوص . ٤٢٩

(د) الشطط للمادى . ٤٢٩

المطلب الثاني : طرق تفسير النص للعيب ٤٣٠

(أ) تفسير النصوص بعضها من بعض . ٤٣٠

(ب) المصادر التاريخية . ٤٣١

(ج) حكمة التشريع . ٤٣٣

(د) الأعمال التحضيرية . ٤٣٣

المبحث الثالث : حاجة القانون إلى الملائمة والتطوير ٤٣٣

(أ) الحاجة إلى الملائمة . ٤٣٤

(ب) الحاجة إلى التطوير . ٤٣٤

(ج) مساليب الملائمة والتطوير . ٤٣٦

الفصل الثالث

تطبيق القانون من حيث المبدأ ٤٣٧

(أ) مبدأ اقلية القوانين . ٤٤٠

(ب) مبدأ شخصية القوانين . ٤٤٠

(ج) مبدأ اقلية القانون المصري . ٤٤١

(د) الاستثناءات التي ترد على مبدأ اقلية القانون . ٤٤١

الفصل الرابع

تطبيق القانون من حيث الزمان ٤٤٢

عرض المشكلة . ٤٤٩

المبحث الأول : مبدأ عدم رجعية القوانين . ٤٤٩

المطلب الأول : مضمون المبدأ ومبرراته وامعيته . ٤٥١

(أ) مضمون المبدأ . ٤٥١

(ب) مبررات المبدأ وامعيته . ٤٥١

المطلب الثاني : الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم الرجعية . ٤٥٢

(أ) حالة النص الصريح . ٤٥٤

(ب) القوانين الجنائية الأصلح للمتهم . ٤٥٤

(ج) القوانين التفسيرية . ٤٥٦

المطلب الثالث : صعوبة تطبيق مبدأ عدم سريان القانون بأثر رجعي	
٤٥٧	رجعي .
٤٥٩	المبحث الثاني : الحلول الفقهية لمشكلة تنازع القوانين .
٤٦٢	المطلب الأول : النظرية التقليدية .
٤٦٢	(أ) مضمون النظرية التقليدية .
٤٦٢	(ب) نقد النظرية التقليدية .
٤٦٤	المطلب الثاني : النظرية الحديثة .
٤٦٥	الفرع الأول : مبدأ عدم رجعية القانون الجديد .
٤٦٦	(أ) مضمون المبدأ .
٤٦٦	(ب) الاستثناءات التي ترد على المبدأ .
٤٦٨	الفرع الثاني : الأثر المباشر للقانون الجديد .
٤٦٩	(أ) مضمون المبدأ .
٤٦٩	(ب) مبررات المبدأ .
٤٧٧	(ج) الاستثناءات من قاعدة الأثر المباشر .
٤٧٢	المطلب الثالث : المبادئ القضائية في تنازع القوانين في الزمان .
٤٧٨	(أ) عدم تطبيق القانون الجديد بأثر رجعي .
٤٧٨	(ب) سريان القانون الجديد بأثر مباشر .
٤٨٠	المبحث الثالث : الحلول التشريعية لمشكلة تنازع القوانين .
٤٨٤	(أ) القوانين المتعلقة بالأهلية .
٤٨٤	(ب) القوانين المتعلقة بالتقادم .
٤٨٥	(ج) قوانين الإثبات .
٤٨٨	(د) قوانين المرافعات .